

Distr.: General  
22 March 2023  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الرابعة عشرة

فيينا، 12-16 حزيران/يونيه 2023

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت\*

حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

## تنفيذ الفصل الثاني (التدابير الوقائية) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

ملحق إقليمي

تقرير مواضيعي من إعداد الأمانة

ملخص

هذا التقرير مكمل للتقرير المواضيعي عن تنفيذ الفصل الثاني (التدابير الوقائية) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (CAC/COSP/IRG/2023/5). وهو يقدم تحليلاً إقليمياً لتنفيذ المواد من 5 إلى 13 من الاتفاقية من جانب الدول الأطراف المستعرضة في الدورة الثانية لآلية استعراض تنفيذ الاتفاقية، باستثناء المسائل الشاملة لعدة قطاعات التي تتداخل مع الفصل الخامس.

\* CAC/COSP/IRG/2023/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

020623 020623 V.23-05252 (A)



## أولاً - مقدمة التقرير ونطاقه وهيكله

1- وفقاً للفقرتين 35 و44 من الإطار المرجعي لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، يتضمن هذا التقرير معلومات تكميلية للتقرير المواضيعي عن تنفيذ الفصل الثاني (التدابير الوقائية) من الاتفاقية (CAC/COSP/IRG/2023/5) مرتبةً حسب المناطق الجغرافية. وهو يقدّم لمحة عامة عن التجارب الناجحة والممارسات الجيدة والتحديات والمستبانة والملاحظات المحددة بشأن تنفيذ المواد من 5 إلى 13 من الاتفاقية<sup>(1)</sup>.

2- ويتبع هيكل هذا التقرير هيكل الخلاصات الوافية لتقارير الاستعراضات القطرية، إذ يتناول المواد والمواضيع المتصلة اتصالاً وثيقاً في شكل مجموعات. أما البيانات المتعلقة بالمسائل الشاملة لعدة قطاعات في الفصل الثاني التي تتداخل مع الفصل الخامس من الاتفاقية - أي الإفصاح عن الموجودات ونظم إقرارات الذمة المالية ومنع تضارب المصالح (الفقرة 4 من المادة 7، والفقرة 5 من المادة 8؛ والفقرتان 5 و6 من المادة 52)؛ وتحديد هوية المالكين المنتفعين (الفقرة 2 ج) من المادة 12؛ والفقرة 1 أ) من المادة 14؛ والفقرة 1 من المادة 52)؛ وتدابير منع غسل الأموال، ومنع إحالة عائدات الأفعال المجرمة وكشفها، ووحدات المعلومات الاستخباراتية المالية (المواد 14 و52 و58) - فلم تُدرج إلا في الرسوم البيانية. وسوف يدرج تحليل مفصل لهذه المواضيع في تقرير مواضيعي آخر سيقدم إلى فريق استعراض التنفيذ للنظر فيه في دورته الرابعة عشرة المستأنفة.

3- ويستند هذا التقرير إلى المعلومات الواردة في الخلاصات الوافية المنجزة وتقارير الاستعراضات القطرية المعدة بشأن الاستعراضات التي اكتملت حتى 28 شباط/فبراير 2023، وعددها 67 استعراضاً، وهي تشمل 22 استعراضاً لمجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، و20 استعراضاً لمجموعة الدول الأفريقية و11 لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، و7 لمجموعة دول أوروبا الشرقية، و7 لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. والتحليل الوارد في هذا التقرير متصل بعدد الموجزات التنفيذية المنجزة في كل مجموعة إقليمية من أجل توفير أساس لأعمال التحليل التي سيضطلع بها فريق استعراض التنفيذ. واستخدمت الرسوم البيانية لتسهيل التمثيل المرئي للبيانات في الحالات المناسبة. ولا يُقصد من هذا التقرير أن يكون شاملاً بل أن يحاول تقديم ملخص للمعلومات المتاحة في الاستعراضات القطرية التي أُنجزت في إطار دورة الاستعراض الثانية.

## ثانياً - تنفيذ الفصل الثاني (التدابير الوقائية) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، على الصعيد الإقليمي

### ألف - سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية (المادة 5) وهيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية (المادة 6)

4- بلغ مجموع التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 5 من الاتفاقية 94 توصية. ويمكن الاطلاع على معلومات عنها مصنفة حسب المجموعات الإقليمية في الجدول 1 والشكل 1 أدناه.

(1) اتساقاً مع نتائج مناقشات فريق استعراض التنفيذ، توقف حجب أسماء البلدان في التقارير المواضيعية والتقارير المتعلقة بالتنفيذ على المستوى الإقليمي. ولذلك أُشير بالاسم في هذا التقرير إلى البلدان التي استخدمت كأمثلة توضيحية للممارسات الجيدة.

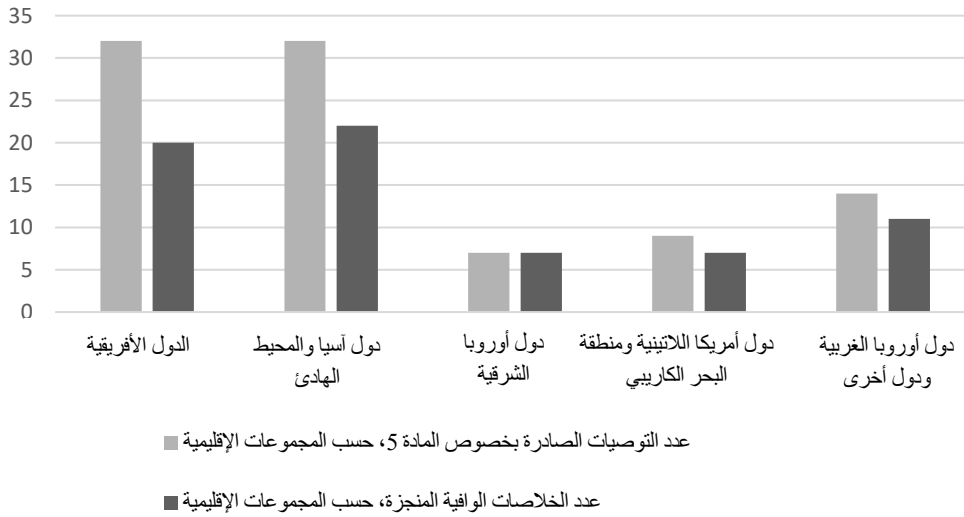
## الجدول 1

## التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 5 من الاتفاقية، حسب المجموعات الإقليمية

النسبة المئوية للدول التي تلقت التوصيات في المجموعة	إجمالي عدد التوصيات المتلقاة	عدد الدول التي تلقت توصيات	عدد الدول التي أنجزت استعراضاتها	
85	32	17	20	الدول الأفريقية
77	32	17	22	دول آسيا والمحيط الهادئ
71	7	5	7	دول أوروبا الشرقية
57	9	4	7	دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
91	14	10	11	دول أوروبا الغربية ودول أخرى

## الشكل 1

## عدد الخلاصات الوافية المنجزة والتوصيات الصادرة بخصوص المادة 5، حسب المجموعات الإقليمية



5- وأصدر المستعرضون ما مجموعه 52 توصية بخصوص الفقرة 1 من المادة 5 من الاتفاقية (انظر الشكل 2). وتلقت جميع دول مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى المشمولة بهذا التقرير توصية باستثناء دولة واحدة. وهذه النسبة أقل في حالة الدول الأفريقية (16 من أصل 20)، ودول آسيا والمحيط الهادئ (13 من أصل 22)، ودول أوروبا الشرقية (3 من أصل 7)، ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (4 من أصل 7). ولم يمكن تحديد اتجاهات إقليمية من حيث مضمون التوصيات. وتعلقت غالبية التوصيات الصادرة بضرورة اعتماد سياسات لمكافحة الفساد أو تحديث السياسات القائمة التي يشوبها القصور. وركز المستعرضون أيضا على أوجه الفعالية والتنسيق المطلوبة لسياسات مكافحة الفساد، وهم يصدرون عددا متزايدا من التوصيات بشأن مشاركة المجتمع المدني في وضع تلك السياسات.

6- وفيما يتعلق بالممارسات الفعالة الرامية إلى منع الفساد (الفقرة 2 من المادة 5)، فإن عدد التوصيات الصادرة أقل بكثير مما هو عليه في حالة الفقرة 1 من المادة نفسها، إذ لم تصدر سوى 13 توصية وجهت فحسب إلى أربع دول من مجموعة الدول الأفريقية، وست دول من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، ودولة واحدة من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ودولتين من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. ولم يجد المستعرضون أي ثغرات في تنفيذ هذا الحكم في مجموعة دول أوروبا الشرقية (انظر الشكل 2). ويوحى الفارق بين مجموعتي عدد التوصيات المتعلقة بالفقرتين 1 و 2

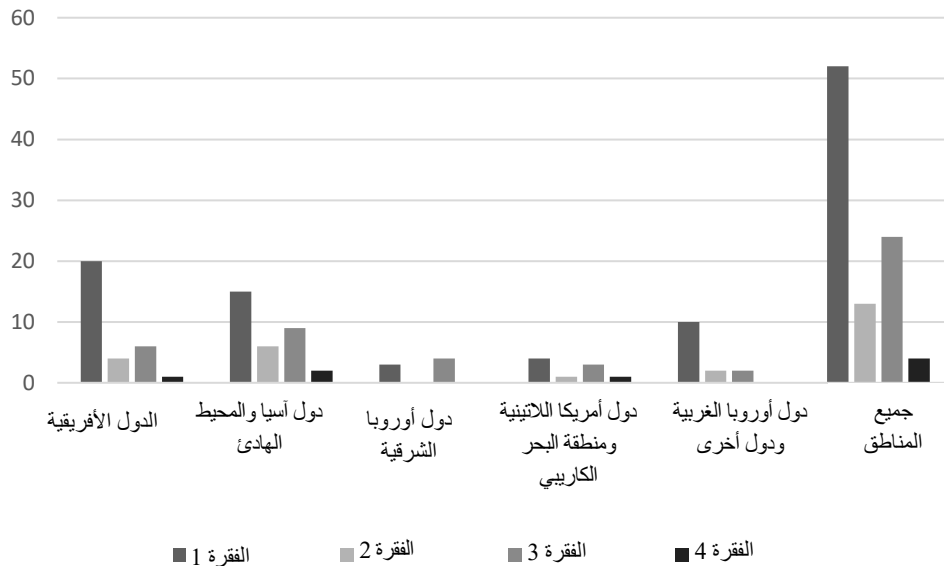
من المادة 5 بأن بعض الدول ربما لم تضع سياسات لمكافحة الفساد أو بأن بعض أوجه القصور ربما كانت تشوب سياساتها القائمة، لكن غالبية الدول تتبع ممارسات مناسبة تهدف إلى منع الفساد.

7- ويشكل إجراء التقييم الدوري للصوصك القانونية والتدابير الإدارية، على النحو المبين في الفقرة 3 من المادة 5 من الاتفاقية، تحدياً في 23 دولة من الدول الأطراف الـ 67 التي جرى تحليل أوضاعها. وإجمالاً، أصدر المستعرضون 24 توصية ذات صلة (انظر الشكل 2). ولوحظ، في هذا الصدد، أن غالبية الدول في مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، التي تلقت توصيات من هذا القبيل، لديها بالفعل نوع ما من آليات التقييم، وأن التوصيات ركزت على زيادة تعزيز تلك الآليات أو النظر في تنفيذ نهج أكثر منهجية. ولوحظ اتجاه معاكس لهذا بين المجموعات الإقليمية الأخرى، حيث تناولت غالبية التوصيات الحاجة إلى تقييم التدابير القانونية والإدارية أو إنشاء آليات جديدة لهذه الغاية. فعلى سبيل المثال، أشارت توصية تلقتها إحدى دول آسيا والمحيط الهادئ إلى الحاجة إلى تقييم التشريعات الوطنية عن طريق إقامة آليات للإبلاغ وإنشاء قاعدة بيانات وطنية لجمع البيانات وإصدار إحصاءات متعلقة بالفساد.

8- ولا يبدو أن تنفيذ الفقرة 4 من المادة 5 من الاتفاقية، التي تنص بالتعاون فيما بين الدول الأطراف ومع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، يشكل تحدياً كبيراً. ولم يصدر المستعرضون سوى أربع توصيات إلى ما مجموعه أربع دول أطراف تنتمي إلى مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر الشكل 2)، وأوصوا في جميع هذه الحالات بتعزيز التعاون القائم.

الشكل 2

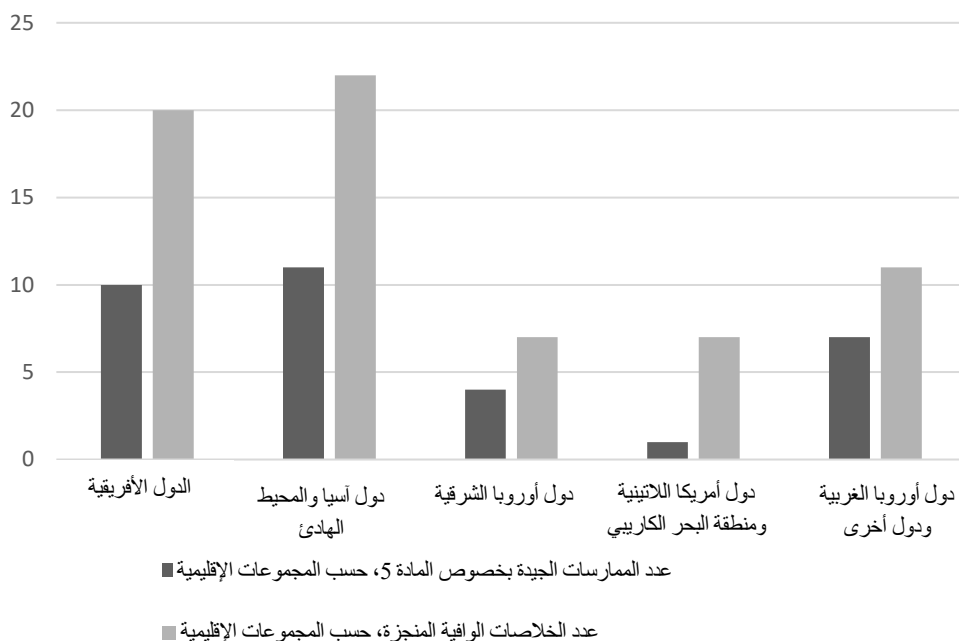
عدد التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ كل فقرة في المادة 5، حسب كل مجموعة إقليمية وإجمالاً



9- وفيما يتعلق بتحديد الممارسات الجيدة في تنفيذ المادة 5 من الاتفاقية، استبان المستعرضون ممارسات من هذا القبيل في دول أطراف من جميع المجموعات الإقليمية (انظر الشكل 3)، وبلغ مجموعها 33 ممارسة، وحظيت الفقرة 1 من المادة 5 بأكثر عدد من الممارسات الجيدة التي استبانها المستعرضون (16).

## الشكل 3

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والممارسات الجيدة المستبانة بخصوص المادة 5، حسب المجموعات الإقليمية



10- وفيما يتعلق بهيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية (المادة 6 من الاتفاقية)، صدر ما مجموعه 81 توصية. ويمكن الاطلاع على البيانات ذات الصلة مصنفة حسب المجموعات الإقليمية في الجدول 2 والشكل 4 أدناه.

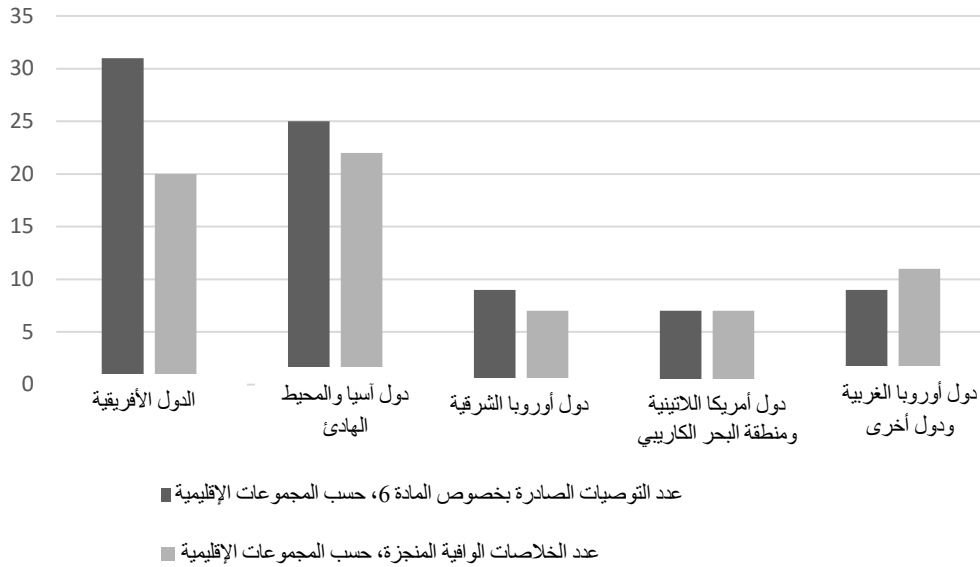
## الجدول 2

التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 6 من الاتفاقية، حسب المجموعات الإقليمية

عدد الدول التي أنجزت استعراضاتها	عدد الدول التي تلقت توصيات	إجمالي عدد التوصيات المتلقاة	النسبة المئوية للدول التي تلقت توصيات في المجموعة
20	17	31	85
22	17	25	77
7	6	9	86
7	6	7	86
11	6	9	55

الشكل 4

## عدد الخلاصات الوافية المنجزة والتوصيات الصادرة بخصوص المادة 6، حسب المجموعات الإقليمية



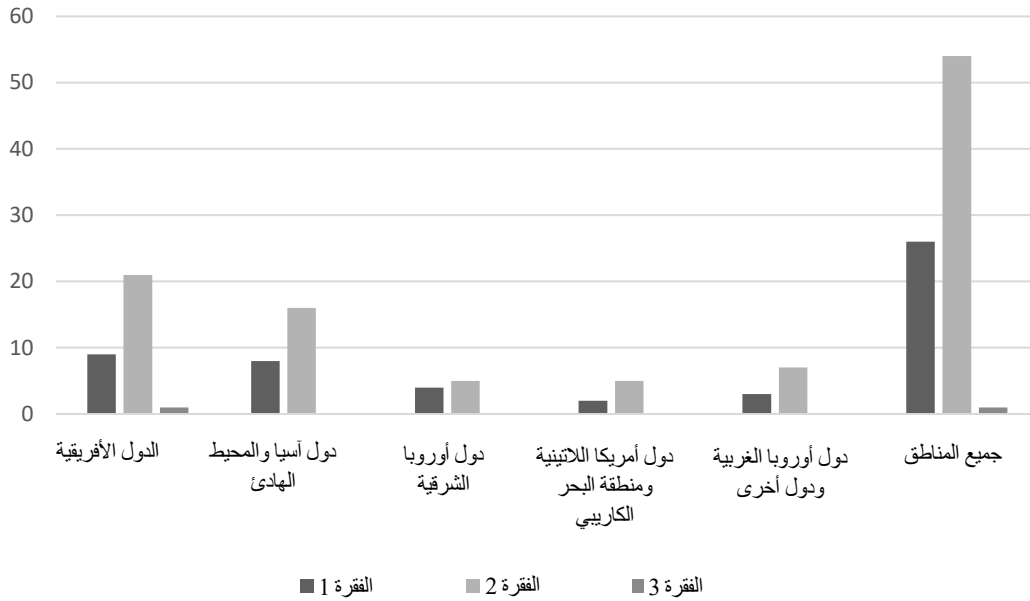
11- ولدى مجموعة دول أوروبا الشرقية أكبر عدد نسبي من الدول الأطراف التي تلقت توصيات (3 من أصل 7) بخصوص الفقرة 1 من المادة 6 من الاتفاقية، تليها مباشرة مجموعة الدول الأفريقية (8 من أصل 20). ووجد المستعرضون ثغرات في تنفيذ هذا الحكم في حوالي 40 في المائة من الدول الأفريقية المشمولة بهذا التقرير، وهي نفس النسبة لدى دول آسيا والمحيط الهادئ. وفيما يتعلق بعدد التوصيات لكل مجموعة إقليمية، أصدر المستعرضون تسع توصيات للدول الأفريقية، وثمانية لدول آسيا والمحيط الهادئ، وأربعاً لدول أوروبا الشرقية، وتوصيتين لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي، وثلاثاً لدول أوروبا الغربية ودول أخرى.

12- وعدم كفاية الموارد والحاجة إلى إنشاء آليات تنسيق من أجل تجنب تداخل المهام بين هيئات مكافحة الفساد الوقائية هما من التحديات الشائعة المستبانة لدى كل المجموعات الإقليمية باستثناء مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. غير أن قلة عدد الخلاصات الوافية المنجزة والتوصيات الصادرة بخصوص بعض المجموعات الإقليمية لا تسمح بتحديد اتجاهات ذات مغزى في هذا الصدد.

13- وكما يتبين من الشكل 5، فإن العدد الإجمالي للتوصيات الصادرة بخصوص الفقرة 2 من المادة 6 من الاتفاقية (54) يزيد على ضعف عدد التوصيات الصادرة بخصوص الفقرة الأولى من المادة نفسها (26). وأصدر المستعرضون ما مجموعه 54 توصية بخصوص استقلالية هيئات مكافحة الفساد الوقائية. وقد تلقى أكثر من نصف الدول الأطراف التي جرى تحليل أوضاعها في هذا التقرير (46 من أصل 67 دولة) توصيات في هذا الصدد. ومن ثم، يمكن أن يُستنتج من ذلك أن الدول قد أنشأت عموماً هيئات وقائية لمكافحة الفساد، لكن كفاءة استقلالية تلك الهيئات وتزويدها بالموارد الكافية ما زالاً من التحديات الشائعة. وبالإضافة إلى تزويد هيئات مكافحة الفساد الوقائية بالموارد المادية اللازمة، أشارت التوصيات الموجهة إلى الدول الأطراف في جميع المجموعات الإقليمية بضرورة توفير الموظفين المتخصصين والتدريب المتخصص. وفي حالة مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، شدد المستعرضون على ضرورة تعديل القواعد المتصلة بتعيين رؤساء هذه المؤسسات وعزلهم. وأوصى المستعرضون إحدى الدول من المجموعة الأفريقية باعتماد مرسوم يحدد شروط تعيين المراقب العام. وصدرت توصيات مماثلة إلى دول في مجموعات إقليمية أخرى. وأوصى المستعرضون إحدى دول مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى بالنظر في مزايا تعيين أعضاء هيئة مكافحة الفساد الوقائية لمدد متداخلة تقادياً لاستبدالهم بالكامل في نهاية مدة عضويتهم. وأشار أيضاً إلى ضرورة توضيح ولايات هذه الهيئات في عدة حالات.

الشكل 5

عدد التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ كل فقرة في المادة 6، حسب كل مجموعة إقليمية وإجمالاً

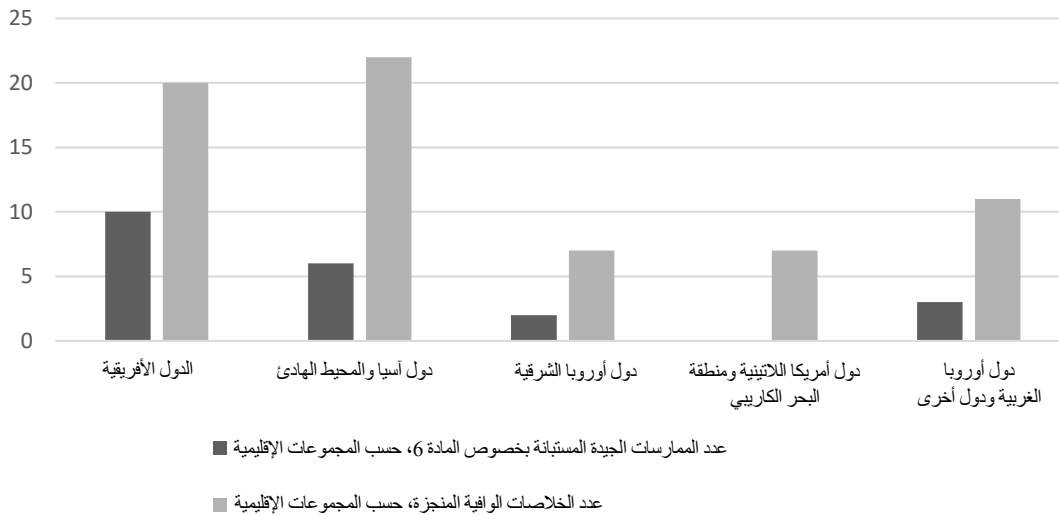


14- واستبان المستعرضون ممارسات جيدة في جميع المجموعات الإقليمية باستثناء مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وإن كان من المهم ملاحظة انخفاض عدد الخلاصات الوافية المنجزة بشأن تلك المجموعة الإقليمية (انظر الشكل 6).

15- وإجمالاً، لم تُستبين سوى 21 ممارسة جيدة بخصوص هيئات مكافحة الفساد الوقائية في 18 دولة طرفاً. وفي حالة إحدى دول آسيا والمحيط الهادئ، على سبيل المثال، أتى المستعرضون على أشكال التدريب المهني والمتخصص المختلفة التي تُزود بها بصفة مستمرة مؤسسات القطاع العام من أجل مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة.

الشكل 6

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والممارسات الجيدة المستبانة بخصوص المادة 6، حسب المجموعات الإقليمية



باء - القطاع العام (المادة 7)، ومدونات قواعد سلوك الموظفين العموميين (المادة 8)<sup>(2)</sup>،  
والتدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة (المادة 11)

16- وجه ما مجموعه 194 توصية إلى 65 دولة طرفاً بشأن تنفيذ المادة 7 من الاتفاقية. ويمكن الاطلاع على البيانات ذات الصلة مصنفة حسب المجموعات الإقليمية في الجدول 3 والشكل 7 أدناه.

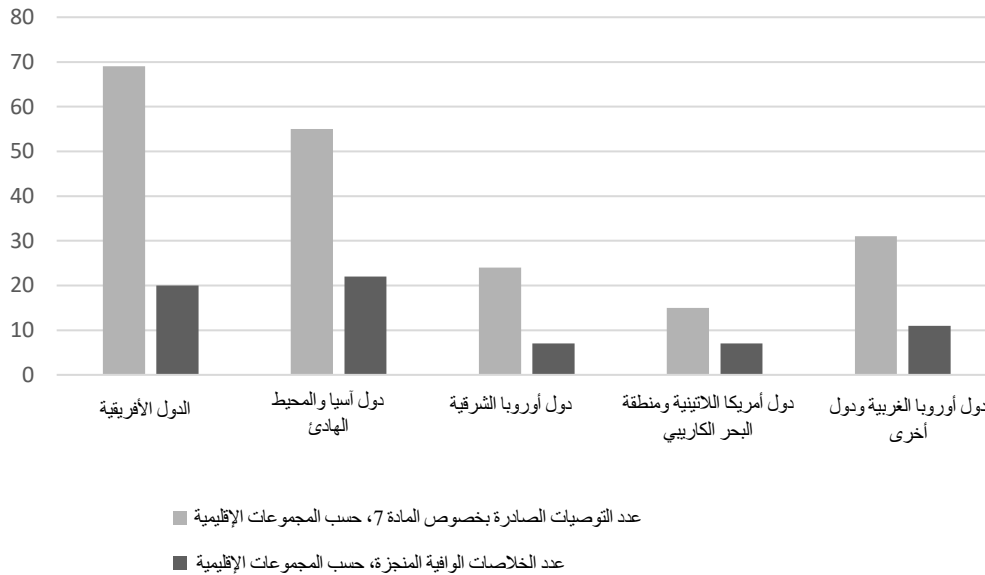
الجدول 3

التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 7 من الاتفاقية، حسب المجموعات الإقليمية

النسبة المئوية للدول التي تلقت توصيات في المجموعة	إجمالي عدد التوصيات المتلقاة	عدد الدول التي تلقت توصيات	عدد الدول التي أنجزت استعراضاتها	
95	69	19	20	الدول الأفريقية
95	55	21	22	دول آسيا والمحيط الهادئ
100	24	7	7	دول أوروبا الشرقية
100	15	7	7	دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
100	31	11	11	دول أوروبا الغربية ودول أخرى

الشكل 7

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والتوصيات الصادرة بخصوص المادة 7، حسب المجموعات الإقليمية



17- وفيما يتعلق بالتوزيع حسب المجال المواضيعي، وجهت 31 توصية إلى دول المجموعة الأفريقية بشأن نظم توظيف المستخدمين المدنيين (موظفي الخدمة المدنية) واستخدامهم واستبقائهم وترقيتهم وإحالتهم إلى التقاعد (الفقرة 1)، بينما وجهت بشأن الخدمة العمومية 26 توصية إلى مجموعة آسيا والمحيط الهادئ و10 توصيات إلى مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى و8 توصيات إلى مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي و10 توصيات إلى مجموعة دول أوروبا الشرقية. ويمكن، في هذا السياق، تحديد

(2) كما ذكر أعلاه، فإن الفقرة 4 من المادة 7 والفقرة 5 من المادة 8 تتعلقان بمسائل شاملة لعدة قطاعات ولم تخضعا للتحليل في هذا التقرير.



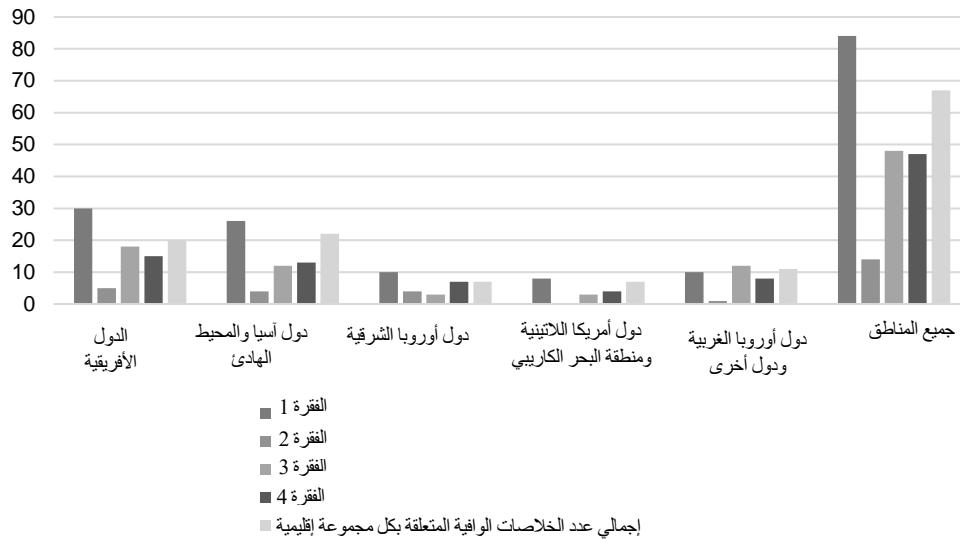
بعض الاتجاهات السائدة بشأن مجالات التركيز المواضيعي للتوصيات الصادرة بخصوص هذه الفقرة، حسب المنطقة. فبينما ركزت التوصيات الموجهة إلى دول مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على عدم كفاية إجراءات الاختيار والتدريب والتناوب المتعلقة بشاغلي المناصب العمومية التي تعتبر عرضة للفساد بشكل خاص، ركزت التوصيات الموجهة إلى مجموعة الدول الأفريقية على نقص الشفافية في تعيين الموظفين العموميين والحاجة إلى التدريب والتناوب في مجال الخدمة المدنية والحاجة إلى تنقيح جداول الأجور. كما كان الحق في الطعن في قرارات التعيين والترقية تحدياً آخر شائعاً في مجموعة آسيا والمحيط الهادئ.

18- وفيما يتعلق بمعايير الترشيح للمناصب العمومية وانتخاب شاغليها (الفقرة 2 من المادة 7)، كان عدد التوصيات موزعاً بالتساوي تقريباً بين جميع المجموعات الإقليمية باستثناء مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي لم تتلق أي توصية بشأن هذه الفقرة (انظر الشكل 8). وتراوحت المسائل التي تطرقت إليها هذه التوصيات بين الحاجة إلى إدخال إصلاحات تشريعية من أجل تدارك القصور في معايير الترشيح للمناصب العمومية وانتخاب شاغليها من جهة؛ وتطبيق التدابير الانتخابية في إطار الممارسة العملية من جهة أخرى. وركزت التوصيات الموجهة إلى مجموعة أوروبا الشرقية أساساً على القيود المفروضة على الأنشطة المهنية، في حين تناولت التوصيات الخاصة بدول آسيا والمحيط الهادئ والدول الأفريقية طائفة من المواضيع، منها الحاجة إلى النظر في تعزيز التدابير التشريعية والإدارية القائمة فيما يتعلق بالترشيح للمناصب العمومية وانتخاب شاغليها، والحاجة إلى النظر في اتخاذ تدابير لمنع تضارب المصالح بشأن المرشحين للمناصب العمومية التي تُشغل بالانتخاب.

19- وفيما يتعلق بتمويل المرشحين للمناصب العمومية التي تُشغل بالانتخاب وتمويل الأحزاب السياسية (الفقرة 3 من المادة 7)، صدرت 18 توصية إلى المجموعة الأفريقية، وتلتها توصيات أقل لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى (12) ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ (12)، بينما كان نصيب مجموعة دول أوروبا الشرقية ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أقل من ست توصيات معاً. وكان على رأس الإجراءات الموصى بها إدخال إصلاحات تشريعية بسبب عدم وجود تشريعات أو تدابير إدارية شاملة لتنظيم تمويل المرشحين للمناصب التي تُشغل بالانتخاب وتمويل الأحزاب السياسية بغية تعزيز الشفافية في تمويل المرشحين للمناصب العمومية التي تُشغل بالانتخاب لدى الغالبية العظمى من الدول الأطراف في كل مجموعة إقليمية. وأشار، في بعض الحالات، باعتماد قانون شامل أو النظر في اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية مناسبة لتحقيق هذه الغاية.

## الشكل 8

## عدد التوصيات الصادرة بخصوص كل فقرة في المادة 7، حسب كل مجموعة إقليمية وإجمالاً

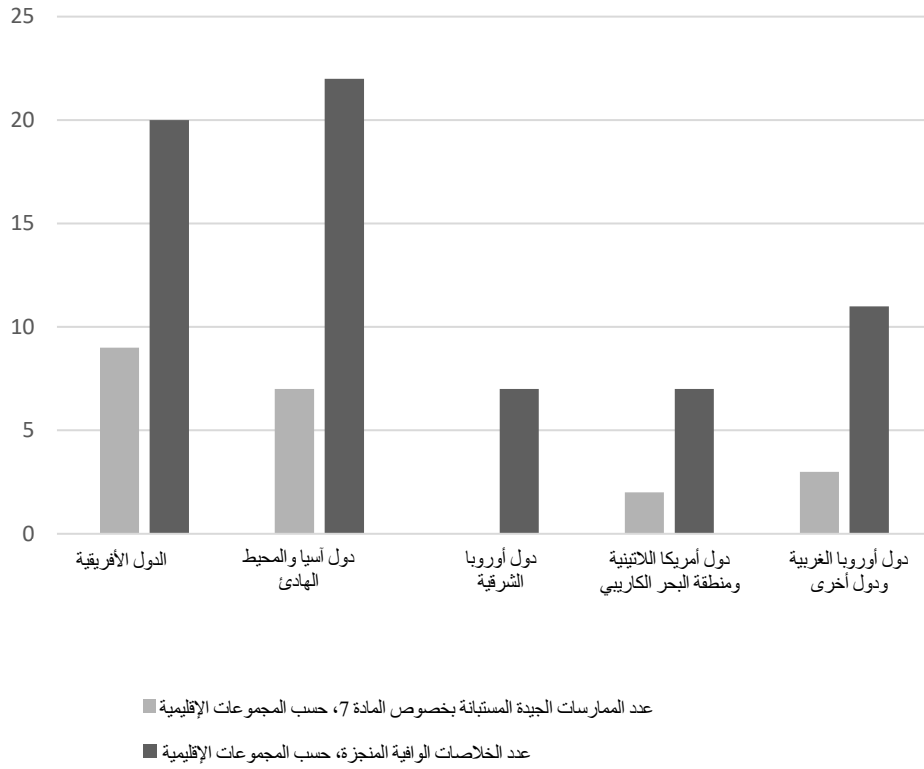


20- وفيما يتعلق بتنفيذ المادة 7 من الاتفاقية، تم تحديد ما مجموعه 21 ممارسة جيدة بشأن القطاع العام في 17 دولة طرفاً أثناء الدورة الثانية. وعلى غرار الاتجاه المستبان في التوصيات، كان نصيب مجموعة الدول الأفريقية 45 في المائة من تلك الممارسات الجيدة، تليها مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ (31 في المائة)، بينما كان نصيب مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أقل من 28 في المائة. ولم تُستثن أي ممارسات جيدة محددة في مجموعة أوروبا الشرقية.

21- وكان من بين الممارسات الجيدة، التي استُبينت لدى استعراض تنفيذ المادة 7 من الاتفاقية، ممارسة واحدة فقط متعلقة بتضارب المصالح (الفقرة 4)، بينما توزعت الممارسات الـ 20 الأخرى بين الفقرتين 1 و3. ولم تجد أفرقة الاستعراض ممارسات جيدة بشأن المعايير المتعلقة بالترشيح للمناصب العمومية وانتخاب شاغليها (الفقرة 2). ولوحظ فيما يتعلق بأمثلة التجارب الناجحة في كل مجموعة إقليمية أن معظم الدول الأفريقية ودول آسيا والمحيط الهادئ لديها ممارسات جيدة تتصل بوجود قوانين وتدابير ملائمة لتعيين موظفي الخدمة المدنية واستخدامهم والاحتفاظ بهم وترقيتهم وإحالتهم إلى التقاعد. واستبينت ممارسات جيدة في طائفة من الدول الأعضاء من المجموعة الأفريقية، كان من بينها نظام للإعلان عن جميع الوظائف العمومية المتاحة على المستوى الوزاري؛ وإتمام عملية مسح للمناصب العمومية لتحديد المناصب التي تعتبر عرضة بشكل خاص للفساد وتنظيم دورات تدريبية محددة الأهداف لتدريب المديرين والقادة المستقبليين على كيفية منع الفساد؛ وإنشاء مجلس استشاري لشؤون التدريب من أجل استعراض برامج تدريب موظفي الخدمة المدنية باستمرار.

## الشكل 9

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والممارسات الجيدة المستبانة بخصوص المادة 7، حسب المجموعات الإقليمية



22- ومن حيث العدد الإجمالي للتوصيات المتعلقة بالمادة 8، وعلى غرار النتائج المتعلقة بالمادة 7، صدرت 193 توصية بشأن جميع المجموعات الإقليمية. ويمكن الاطلاع على معلومات عنها مصنفة حسب المجموعات الإقليمية في الجدول 4 والشكل 10 أدناه.

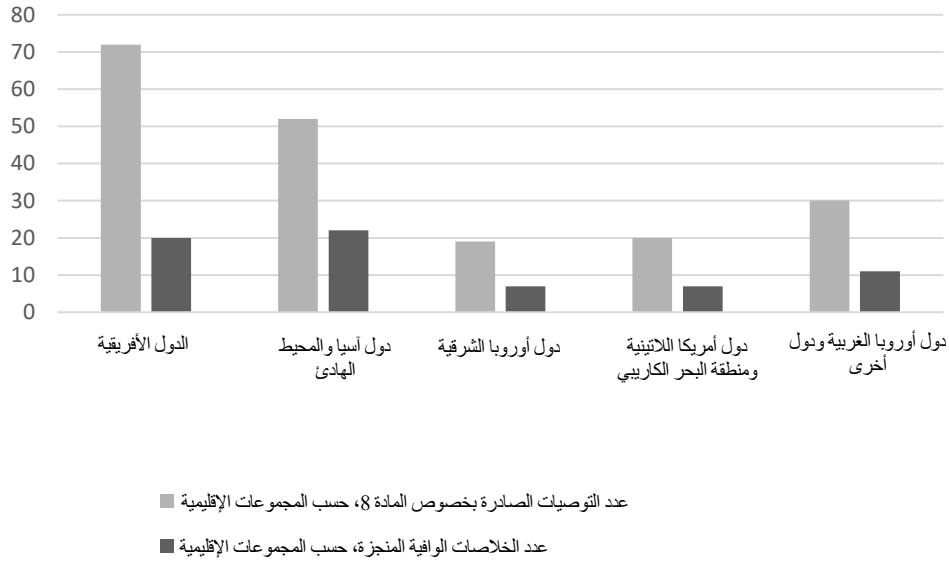
## الجدول 4

التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 8 من الاتفاقية، حسب المجموعات الإقليمية

عدد الدول التي أنجزت استعراضاتها	عدد الدول التي تلقت توصيات	إجمالي عدد التوصيات المتلقاة	النسبة المئوية للدول التي تلقت توصيات في المجموعة
20	19	72	95
22	21	52	95
7	6	19	86
7	7	20	100
11	9	30	82

الشكل 10

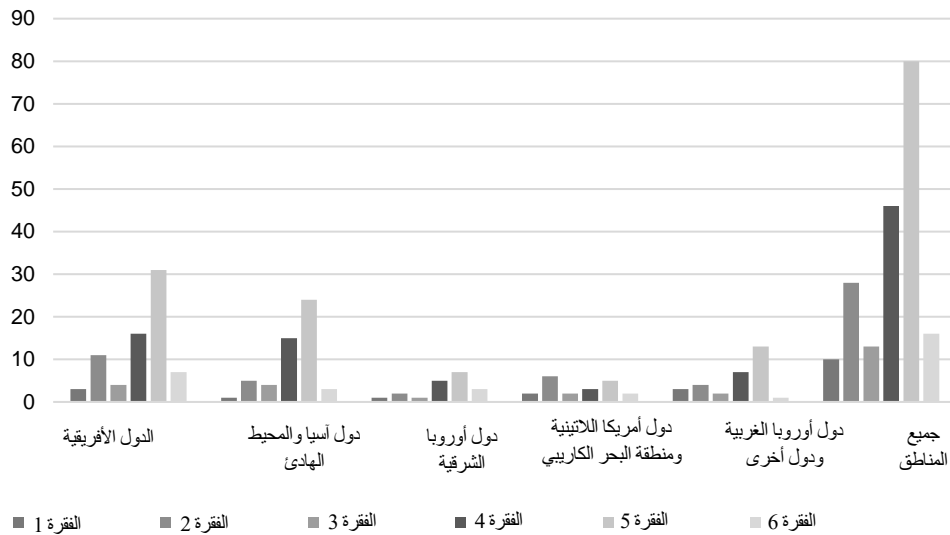
عدد الخلاصات الوافية المنجزة والتوصيات الصادرة بخصوص المادة 8، حسب المجموعات الإقليمية



23- وشملت التحديات الرئيسية التي عالجتها هذه التوصيات الحاجة إلى اعتماد وتنفيذ تعديلات تشريعية لضمان اتساق التشريعات مع متطلبات الاتفاقية (الفقرة 1 من المادة 8)؛ وعدم وجود أي مدونات خاصة بقواعد سلوك الموظفين العموميين أو الحاجة إلى اعتماد مدونات لقواعد السلوك موجهة إلى جميع الموظفين العموميين (مما يبرز محدودية تطبيق تلك المدونات على فئات معينة من الموظفين العموميين) ونشر محتويات تلك المدونات والنظر في الاضطلاع بمزيد من الأنشطة لتعزيز تطبيق مدونات قواعد السلوك (الفقرة 2 من المادة 8)؛ ومحدودية قنوات الإبلاغ وتدابير الحماية المتاحة للموظفين العموميين الذين يبلغون عن أفعال الفساد (الفقرة 4 من المادة 8) (انظر الشكل 11).

الشكل 11

عدد التوصيات الصادرة بخصوص كل فقرة في المادة 8، حسب كل مجموعة إقليمية وإجمالاً



24- وعلى الرغم من أن عدد الممارسات الجيدة المستبانة بخصوص المادة 8 من الاتفاقية ليس كبيراً (20 من 67 دولة طرفاً جرى تحليل أوضاعها)، فإن عددها الإجمالي يكاد يكون مساوياً لعدد الممارسات الجيدة المتعلقة بالمادة 7 (21). والممارسات الجيدة المستبانة موزعة بغير تساو بين المجموعات الإقليمية، علماً بأن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لم تُستبن فيها أي ممارسات جيدة في هذا الصدد (انظر الشكل 12).

25- وفيما يتعلق بتعزيز النزاهة والأمانة وروح المسؤولية بين الموظفين العموميين (الفقرة 1 من المادة 8)، لم تُستبن أي ممارسات جيدة في مجموعة دول أوروبا الشرقية أو مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وكما هو الحال بالنسبة للنتائج المستخلصة بشأن التجارب الناجحة في تنفيذ المادة 7 ككل، كان لدى المجموعة الأفريقية ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ أكبر عدد من الممارسات الجيدة (وإن كان عددها خمس فقط لكل منهما). وتمثلت أشيع ممارسة جيدة في اعتماد تدابير لتعزيز النزاهة والأخلاقيات ومنع الفساد في دوائر الخدمة العمومية. ومن الأمثلة على هذه التدابير استهلال برنامج لمنح جوائز تحفيزية للموظفين العموميين في إحدى دول آسيا والمحيط الهادئ، وإنشاء أكاديمية وطنية لمكافحة الفساد في دولة أفريقية.

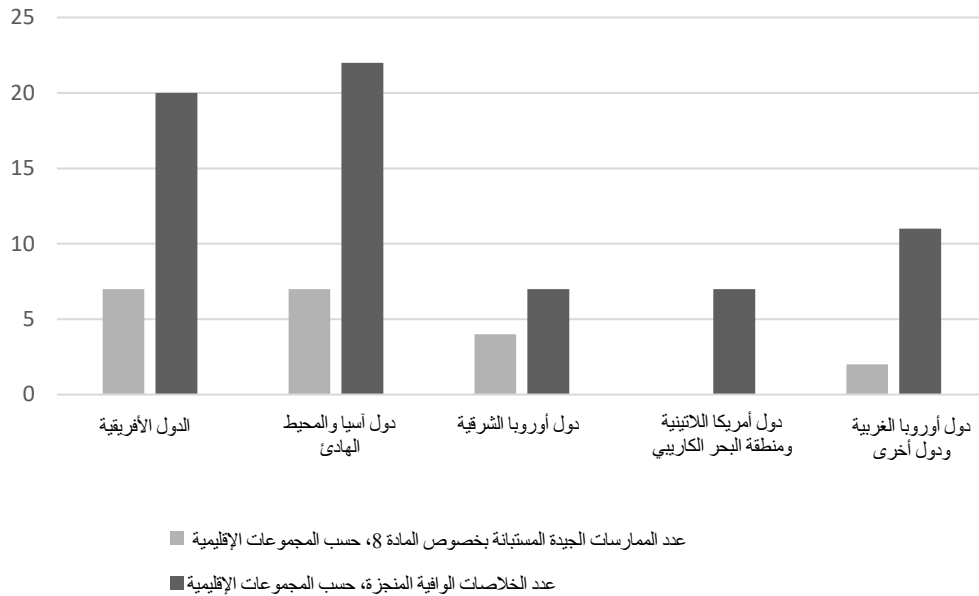
26- وفيما يتعلق بوجود مدونات للأخلاقيات تشكل جزءاً لا يتجزأ من عقود عمل الموظفين العموميين (الفقرة 2 من المادة 8)، لم تُستبن سوى أربع ممارسات جيدة، كان من بينها مبادرة لنشر مدونة قواعد سلوك الموظفين العموميين في شكل ملصقات بحجم A4 وعرضها في مكاتب الإدارة في ناورو.

27- وفيما يتعلق بالمشاركة في مبادرات المنظمات الإقليمية والأقليمية والمتعددة الأطراف الرامية إلى تنفيذ المادة 8 من الاتفاقية (الفقرة 3 من المادة 8)، لم تُستبن أي ممارسات جيدة لدى أي من المجموعات الإقليمية. وتجدر الإشارة إلى قلة عدد التوصيات الموجهة بشأن تنفيذ هذه الفقرة من المادة 8 من الاتفاقية (13 توصية فقط لكل المجموعات الإقليمية معاً). ويمكن إبداء الملاحظة نفسها على الممارسات الجيدة بشأن التدابير المتخذة ضد الموظفين العموميين الذين ينتهكون المدونات أو المعايير الموضوعة وفقاً لهذه المادة (الفقرة 6 من المادة 8)، التي حدثت بشأنها زيادة طفيفة في عدد التحديات المستبانة (16) لدى جميع المجموعات الإقليمية.

28- وفيما يتعلق بالتدابير والنظم الرامية إلى تيسير إبلاغ الموظفين العموميين عن أفعال الفساد (الفقرة 4 من المادة 8)، لم تُستبن سوى سبع ممارسات جيدة لدى الدول الأطراف من جميع المجموعات الإقليمية، وصدرت 46 توصية. ومن الأمثلة المحددة على الممارسات الجيدة اعتماد قانون شامل بشأن حماية المبلغين عن المخالفات في دولة تنتمي إلى مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ وقيام دولة من أوروبا الشرقية بوضع لوائح وإرشادات من أجل أرباب الأعمال بشأن كيفية التعامل مع البلاغات المقدمة من الموظفين عن أفعال الفساد تشمل مبادئ توجيهية حول التزامات أرباب العمل بتوفير الحماية للأشخاص المبلغين إذا لزم الأمر؛ والنص على عدم الاعتداد بدوافع المبلغين عن المخالفات في دولة طرف من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى؛ وإنشاء لجان معنية بإدارة النزاهة في جميع الوزارات والإدارات والهيئات من أجل تيسير إبلاغ الموظفين العموميين عن أفعال الفساد في دولة أفريقية.

الشكل 12

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والممارسات الجيدة المستبانة بخصوص المادة 8، حسب المجموعات الإقليمية



29- وقد تلقى ما لا يقل عن نصف الدول الأطراف في جميع المجموعات الإقليمية، باستثناء مجموعة واحدة، توصيات بشأن تنفيذ المادة 11 من الاتفاقية. و صدر ما مجموعه 54 توصية بخصوص تلك المادة. ويمكن الاطلاع على البيانات ذات الصلة مصنفة حسب المجموعات الإقليمية في الجدول 5 والشكل 13 أدناه.

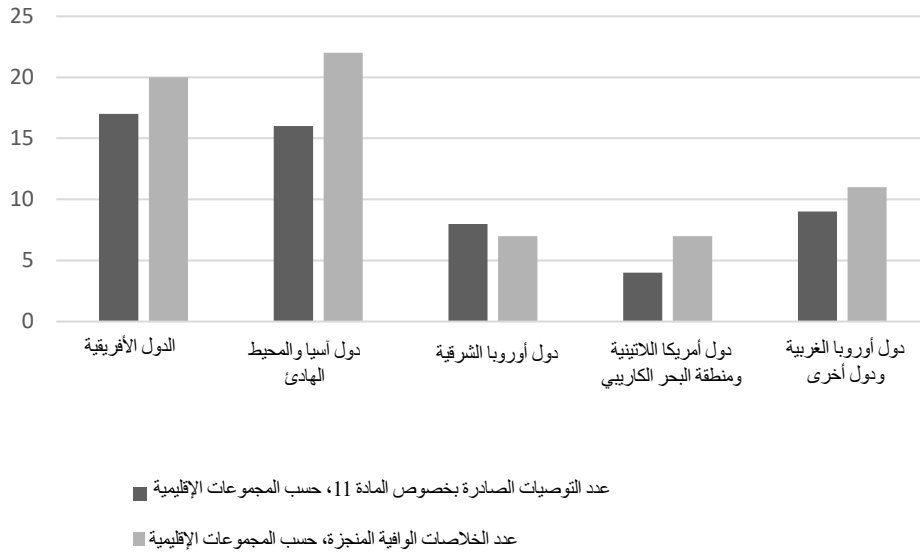
الجدول 5

التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 11 من الاتفاقية، حسب المجموعات الإقليمية

عدد الدول التي أنجزت استعراضاتها	عدد الدول التي تلقت توصيات	إجمالي عدد التوصيات المتلقاة	النسبة المئوية للدول التي تلقت توصيات في المجموعة
20	10	17	50
22	11	16	50
7	4	8	57
7	3	4	43
11	6	9	55

الشكل 13

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والتوصيات الصادرة بخصوص المادة 11، حسب المجموعات الإقليمية

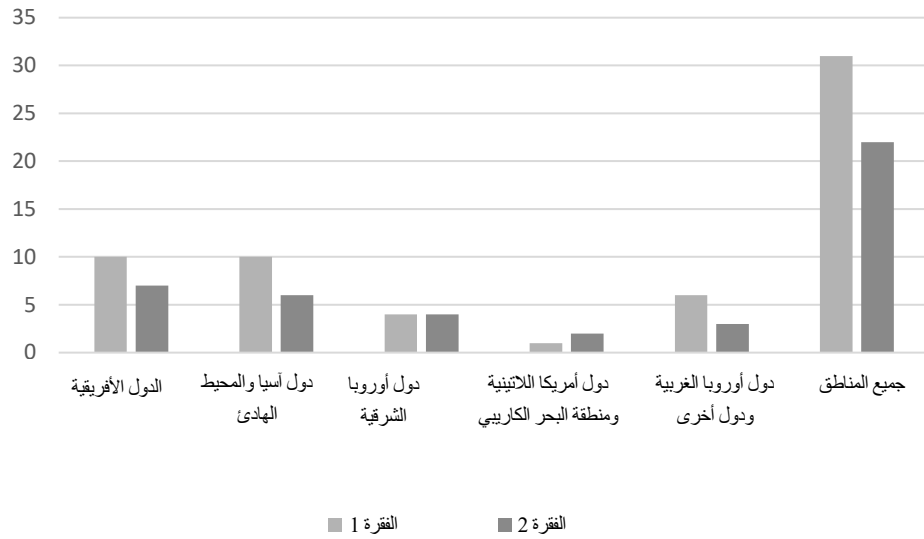


30- وبالمقارنة مع إجمالي عدد الخلاصات الوافية المنجزة في كل مجموعة إقليمية، فإن دول أوروبا الشرقية (8 توصيات) تلقت أكبر عدد من التوصيات، وتليها الدول الأفريقية (17 توصية) ودول أوروبا الغربية ودول أخرى (9 توصيات) ودول آسيا والمحيط الهادئ (16 توصية) ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (4 توصيات) (انظر الشكل 13). وركزت التوصيات المتعلقة بدول أوروبا الغربية ودول أخرى على طائفة واسعة من المسائل، منها الثغرات القائمة في عمليات تعيين القضاة ووكلاء النيابة، وفي إدارة تضارب المصالح، وفي إنفاذ الجزاءات التأديبية. وفيما يتعلق بالدول الأفريقية المشمولة بهذا التقرير، ركزت التوصيات أساساً على استقلالية أعضاء السلطة القضائية والنيابة العامة، واعتماد مدونات متخصصة لقواعد السلوك ونظم لإقرارات الذمة المالية، وتوفير تدريب إضافي للقضاة ووكلاء النيابة على سبل مكافحة الفساد واسترداد الموجودات. وبالنسبة لدول أوروبا الشرقية، ركزت التوصيات على اعتماد تدابير مناسبة لمعالجة تضارب المصالح في الجهاز القضائي وتيسير حصول القضاة ووكلاء النيابة على المشورة والتدريب في مجال الأخلاقيات. وتلقت دول أطراف من جميع المجموعات الإقليمية تقريباً توصيات بشأن عمليات تعيين وعزل القضاة ووكلاء النيابة واعتماد مدونات متخصصة لقواعد السلوك وأدوات لإدارة تضارب المصالح وإنفاذ الجزاءات الإدارية.

31- وكما يتبين من الشكل 14، فإن مجال تركيز التوصيات الموجهة إلى مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى (6 من أصل 9 توصيات)، ومجموعة الدول الأفريقية (10 من أصل 17)، ومجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ (10 توصيات من أصل 16) كان منصباً أكثر على تنفيذ الفقرة 1 من المادة 11 من الاتفاقية منه على الفقرة 2 من تلك المادة. وتبرز النتيجة المذكورة آنفاً أن المشاكل المتعلقة بالنزاهة قد تكون أكثر نقاشاً في الجهاز القضائي في الدول الأطراف من المجموعات الإقليمية المذكورة أعلاه منها في دوائر النيابة العامة في تلك الدول. ولا توجد أنماط إقليمية أخرى جديرة بالملاحظة تتصل بالتوصيات المتعلقة بالمادة 11.

الشكل 14

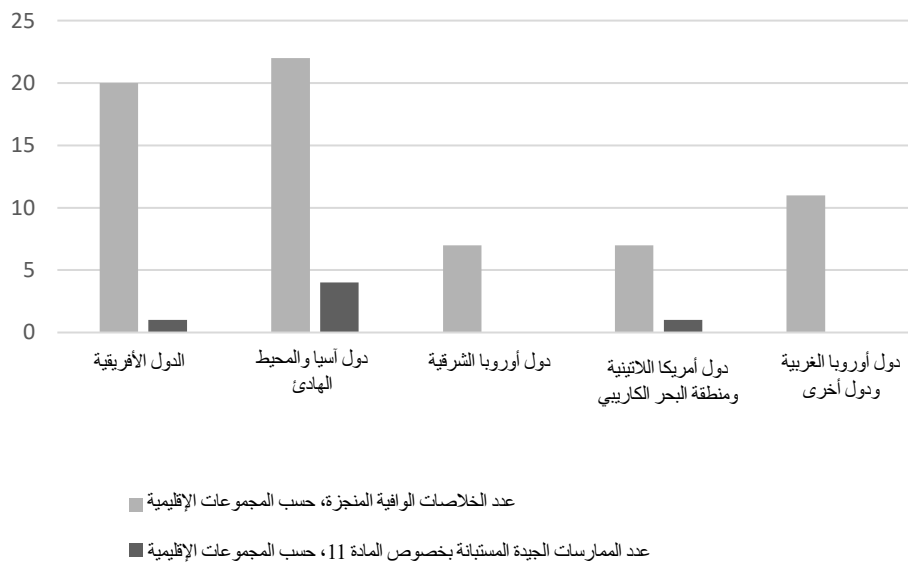
عدد التوصيات الصادرة بخصوص كل فقرة في المادة 11، حسب كل مجموعة إقليمية وإجمالاً



32- ولم تُستبن ممارسات جيدة بشأن المادة 11 إلا في ست دول أطراف (انظر الشكل 15)، وكانت تتعلق في المقام الأول بإنشاء نظم لإدارة القضايا. ومن الأمثلة الأخرى على الممارسات الجيدة المتصلة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة اعتماد مدونة لقواعد سلوك من أجل موظفي المحاكم لدى إحدى دول مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، وإنشاء قسم مخصص للملاحقة القضائية داخل مكتب المدعي العام من أجل مكافحة الفساد لدى إحدى دول مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الشكل 15

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والممارسات الجيدة المستبانة بخصوص المادة 11، حسب المجموعات الإقليمية





## جيم - المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية (المادة 9)

33- وجه ما مجموعه 117 توصية إلى 54 دولة طرفا بشأن تنفيذ المادة 9 من الاتفاقية. ويمكن الاطلاع على البيانات ذات الصلة مصنفة حسب المجموعات الإقليمية في الجدول 6 والشكل 16 أدناه.

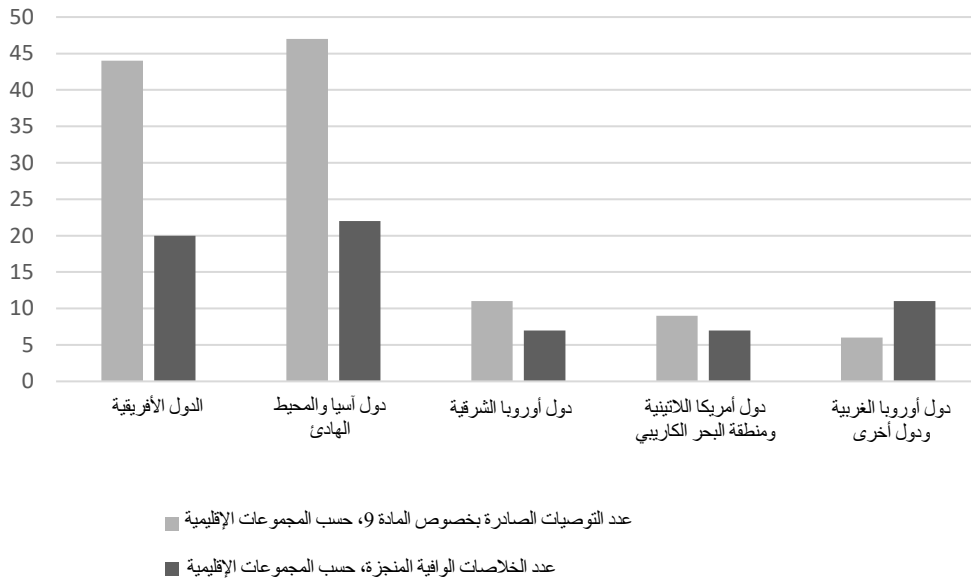
الجدول 6

### التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 9 من الاتفاقية، حسب المجموعات الإقليمية

عدد الدول التي أُنجزت استعراضاتها	عدد الدول التي تلقت توصيات	إجمالي عدد التوصيات الملقاة	النسبة المئوية للدول التي تلقت توصيات في المجموعة
20	18	44	90
22	20	47	91
7	5	11	71
7	7	9	100
11	4	6	36

الشكل 16

### عدد الخلاصات الوافية المنجزة والتوصيات الصادرة بخصوص المادة 9، حسب المجموعات الإقليمية



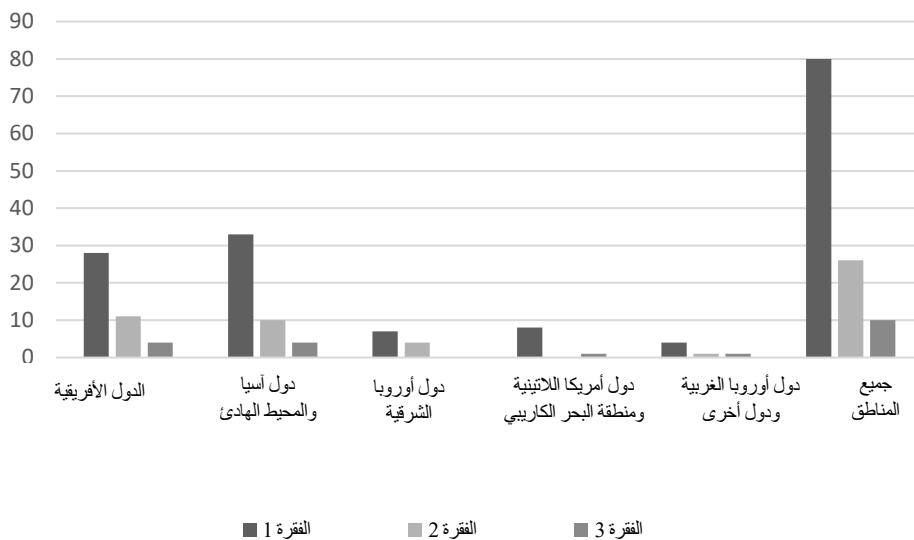
34- وفيما يتعلق بتنفيذ الفقرة 1 من المادة 9 من الاتفاقية، المتعلقة بنظم الاشتراء الفعالة، وُجّهت 80 توصية إلى 48 دولة طرفا (انظر الشكل 17). وقد تلقت توصيات بشأن ذلك الحكم جميع دول أوروبا الشرقية التي جرى تحليل أوضاعها في هذا التقرير، وجميع الدول الأفريقية باستثناء ثلاث دول، ونحو ثلاثة أرباع دول آسيا والمحيط الهادئ، وما يزيد قليلا على نصف دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأقل من ثلث دول أوروبا الغربية ودول أخرى. وتعكس هذه التوصيات اتساع نطاق المواضيع التي تغطيها الفقرات الفرعية الخمس من الفقرة 1 من المادة 9، بما في ذلك التوزيع العام للمعلومات المتعلقة بإجراءات الاشتراء؛ والقيام مسبقا بإقرار ونشر شروط المشاركة في المناقصات؛ وتطبيق هذه الشروط؛ ونظم المراجعة والطعن الداخلية؛ والمشتريات الإلكترونية؛ والتدابير المنظمة لعمل موظفي المشتريات.

35- وقدمت توصيات إلى 21 دولة طرفا بشأن إدارة الأموال العمومية (الفقرة 2 من المادة 9) بلغ مجموعها 26 توصية، وجه 42 في المائة منها إلى الدول الأفريقية، أو، بشكل أكثر تحديدا، إلى حوالي نصف دول تلك المجموعة. وتلقى أقل بقليل من نصف دول أوروبا الشرقية توصيات، كما تلقى أكثر من ثلث دول آسيا والمحيط الهادئ توصيات. ولم تتلق أي من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي السبع التي جرى تحليل أوضاعها في هذا التقرير أي توصيات، ولم تتلق دول أوروبا الغربية ودول أخرى إحدى عشرة أي توصيات باستثناء دولة واحدة. وكما يتبين من الشكل 17، فقد واجهت الدول من كل المجموعات الإقليمية تحديات محددة بخصوص إدارة الأموال العمومية أقل بكثير مما واجهته بخصوص نظم الاشتراء العمومي لديها. وشملت التوصيات الشائعة التي وجهت بشأن إدارة الأموال العمومية معالجة مشكلة محدودية الشفافية في عمليات اعتماد الميزانيات وغياب نظم إدارة المخاطر والرقابة الداخلية أو محدوديتها.

36- ولم تصدر سوى 10 توصيات بشأن التدابير المدنية والإدارية الرامية إلى الحفاظ على سلامة الدفاتر المحاسبية (الفقرة 3 من المادة 9) وجهت إلى 10 دول أطراف، منها أربع من الدول الأفريقية، وأربع أخرى من دول آسيا والمحيط الهادئ، أي أن نحو خمس الدول في هاتين المجموعتين تلقت توصيات من هذا القبيل. ولم يتبين أن أي من دول أوروبا الشرقية السبع التي جرى تحليل أوضاعها في هذا التقرير تواجه تحديات في تنفيذ ذلك الحكم (انظر الشكل 17). وشملت التوصيات تحديد مدة مناسبة للاحتفاظ بالسجلات للمحافظة على سلامة الدفاتر المحاسبية والسجلات والبيانات المالية والمستندات الأخرى المتعلقة بالنفقات والإيرادات العمومية؛ وفرض عقوبات إدارية وجنائية في حالة عدم الاحتفاظ بالدفاتر المحاسبية والسجلات.

الشكل 17

عدد التوصيات الصادرة بخصوص كل فقرة في المادة 9، حسب كل مجموعة إقليمية وإجمالا

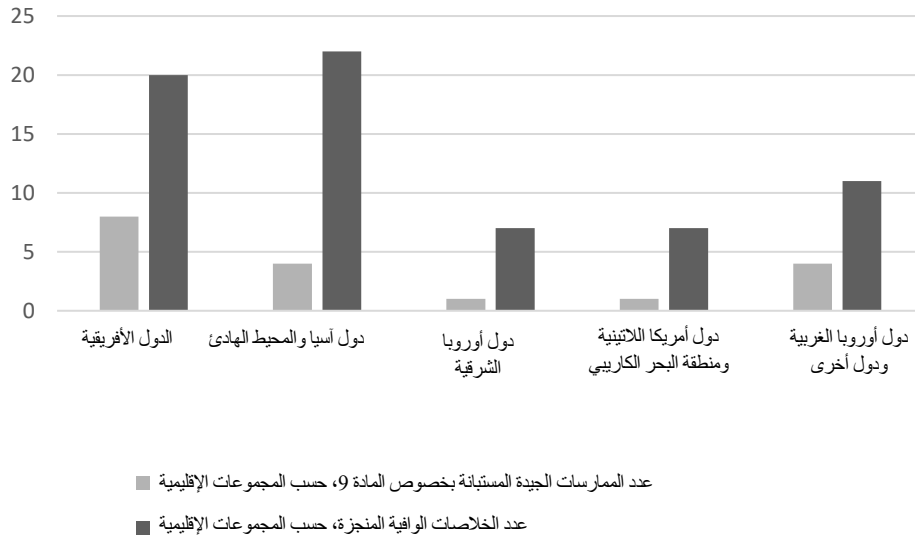


37- وقد استُبينت ممارسات جيدة بخصوص المادة 9 في 18 حالة لدى 17 دولة طرفا (انظر الشكل 18). وتتصل أربع من الممارسات الجيدة في الدول الأفريقية بالفقرة 1 من المادة 9 وتتعلق في معظمها بإنشاء نظام إلكتروني للمشتريات العمومية، بينما تتناول ثلاث ممارسات جيدة الفقرة 2 وتشمل إنشاء نظام معلومات متكامل للإدارة المالية في كينيا؛ وقيام مجلس المحاسبة في الجزائر بوضع وتطبيق دليل منهجي لتقييم الشفافية والمساءلة في إدارة الميزانية؛ ومشاركة المجتمع المدني في اعتماد الميزانية الوطنية داخل الجمعية الوطنية في نيجيريا. وبالمثل، تشمل الممارسات الجيدة التي استُبينت لدى دول أوروبا الغربية ودول

أخرى استخدام النظم الإلكترونية للاشتراء العمومي وإدارة الأموال العمومية، وتدابير متنوعة لضمان الشفافية في المناقصات العمومية، وتدابير لتعزيز الشفافية في عمليات وضع الميزانية.

الشكل 18

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والممارسات الجيدة المستبانة بخصوص المادة 9، حسب المجموعات الإقليمية



### دال - إبلاغ الناس (المادة 10) ومشاركة المجتمع (المادة 13)

38- وجه ما مجموعه 88 توصية إلى 39 دولة طرفا بشأن تنفيذ المادة 10 من الاتفاقية، المتعلقة بإبلاغ الناس (الإبلاغ العام). ويمكن الاطلاع على البيانات ذات الصلة مصنفة حسب المجموعات الإقليمية في الجدول 7 والشكل 19 أدناه. وفيما يتعلق بتنفيذ المادة 13 من الاتفاقية، المتعلقة بمشاركة المجتمع، وجهت 58 توصية إلى 36 دولة طرفا. ويمكن الاطلاع على البيانات ذات الصلة مصنفة حسب المجموعات الإقليمية في الجدول 8 والشكل 20 أدناه.

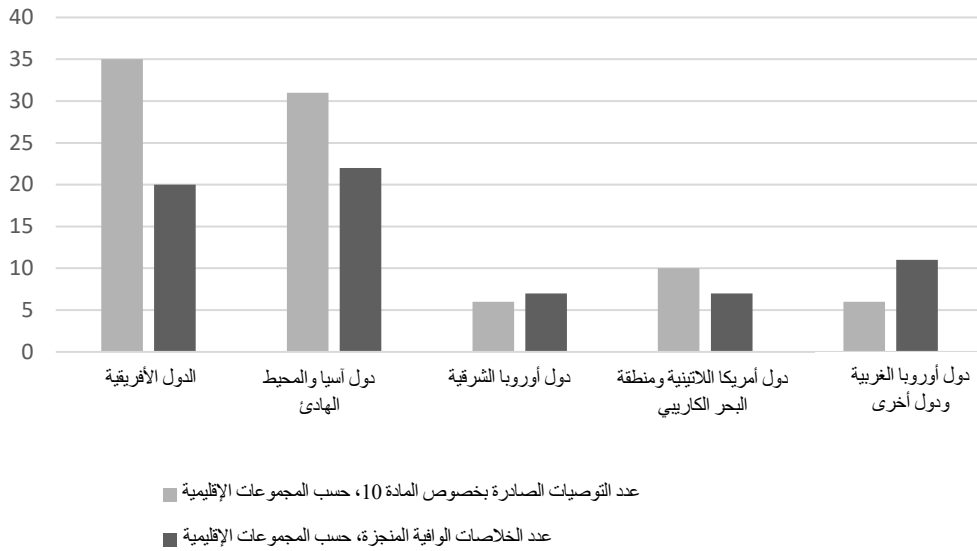
الجدول 7

التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 10 من الاتفاقية، حسب المجموعات الإقليمية

النسبة المئوية للدول التي تلقت توصيات في المجموعة	إجمالي عدد التوصيات المتلقاة	عدد الدول التي تلقت توصيات	عدد الدول التي أنجزت استعراضاتها	
90	35	18	20	الدول الأفريقية
86	31	19	22	دول آسيا والمحيط الهادئ
57	6	4	7	دول أوروبا الشرقية
86	10	6	7	دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
45	6	5	11	دول أوروبا الغربية ودول أخرى

الشكل 19

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والتوصيات الصادرة بخصوص المادة 10، حسب المجموعات الإقليمية



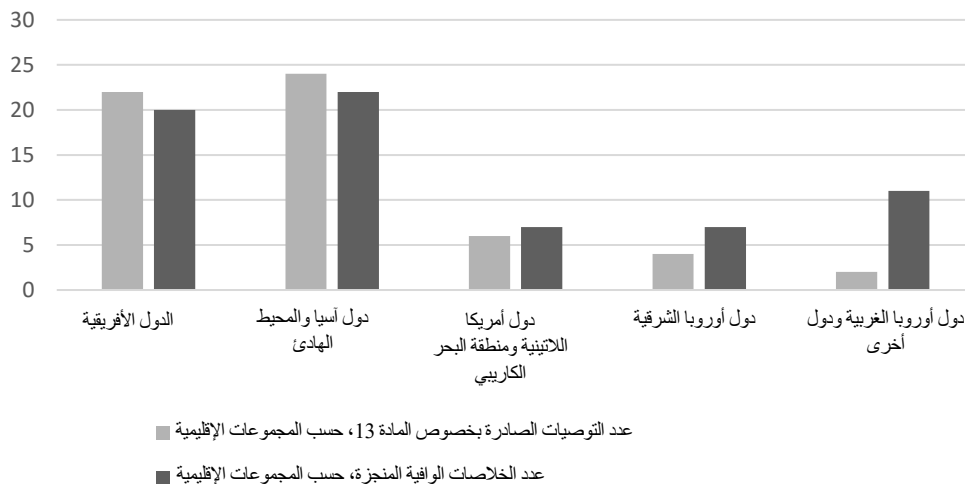
الجدول 8

التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 13 من الاتفاقية، حسب المجموعات الإقليمية

النسبة المئوية للدول التي تلقت توصيات في المجموعة	إجمالي عدد التوصيات المتلقاة	عدد الدول التي تلقت توصيات	عدد الدول التي أنجزت استعراضاتها	
65	22	13	20	الدول الأفريقية
68	24	15	22	دول آسيا والمحيط الهادئ
57	6	4	7	دول أوروبا الشرقية
29	4	2	7	دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
18	2	2	11	دول أوروبا الغربية ودول أخرى

الشكل 20

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والتوصيات الصادرة بخصوص المادة 13، حسب المجموعات الإقليمية



39- ووجهت توصيات بشأن الوصول إلى المعلومات (تشمل كلا من المادة 10 (أ) والفقرة 1 (ب) من المادة 13) في 78 حالة إلى 46 دولة طرفا. وجميع الدول الأفريقية الـ20 التي جرى تحليل أوضاعها في هذا التقرير، باستثناء ثلاث منها، ونحو ثلاثة أرباع دول آسيا والمحيط الهادئ الـ22 تلقت توصيات من هذا القبيل. وعلى النقيض من ذلك، صدرت توصيات إلى أقل من نصف الدول الأطراف في المجموعات الإقليمية الثلاث الأخرى. وشملت التوصيات اعتماد قوانين لتيسير الوصول إلى المعلومات وضمان تنفيذها من خلال رصد إنفاذ التشريعات ذات الصلة.

40- ولم تتلق سوى 15 دولة طرفا توصيات بشأن الفقرة (ب) من المادة 10 من الاتفاقية المتعلقة بتبسيط الإجراءات الإدارية، وهي: ست دول أفريقية، وأربع دول من آسيا والمحيط الهادئ، ودولتان من أوروبا الشرقية، ودولتان من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ودولة واحدة من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى (انظر الشكل 21). ومنها توصيات عامة بشأن مواصلة الجهود الرامية إلى تيسير وصول الناس إلى المعلومات والخدمات الحكومية، وتوصية أكثر تحديدا تُشجّع الدولة المعنية على وضع وتنفيذ مبادرات مختلفة بشأن الحكومة الإلكترونية.

41- ويتصل ما مجموعه 27 توصية بالفقرة (ج) من المادة 10 من الاتفاقية، المتعلقة بنشر المعلومات، بما يشمل المعلومات عن مخاطر الفساد. وفي حين أن ستاً من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي السبع المشمولة بهذا التقرير ونصف جميع الدول الإفريقية ودول آسيا والمحيط الهادئ واجهت تحديات محددة في تنفيذ هذه الفقرة، فلم تتلق توصيات في هذا الشأن سوى دولة طرف واحدة من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى ودولة واحدة من مجموعة أوروبا الشرقية (انظر الشكل 21). وتعلقت جميع التوصيات بضرورة وضع ونشر تقارير بصفة دورية عن مخاطر الفساد في الإدارة العمومية.

42- ووجهت توصيات بخصوص الفقرة 1 من المادة 13 من الاتفاقية، المتعلقة بالتدابير الرامية إلى تمكين المجتمع من المشاركة في عمليات صنع القرار، إلى 30 دولة طرفا في 40 حالة. وتلقى أكثر من نصف الدول الأطراف في مجموعة الدول الأفريقية (11 من أصل 20)، ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ (13 من أصل 22)، ومجموعة أوروبا الشرقية (4 من أصل 7)، وأقل من ثلث الدول الأطراف في مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (2 من أصل 7) توصيات بشأن واحدة على الأقل من الفقرات الفرعية الأربع من تلك الفقرة، بينما لم تتلق أي دولة طرف من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى أي توصية من هذا القبيل (انظر الشكل 22).

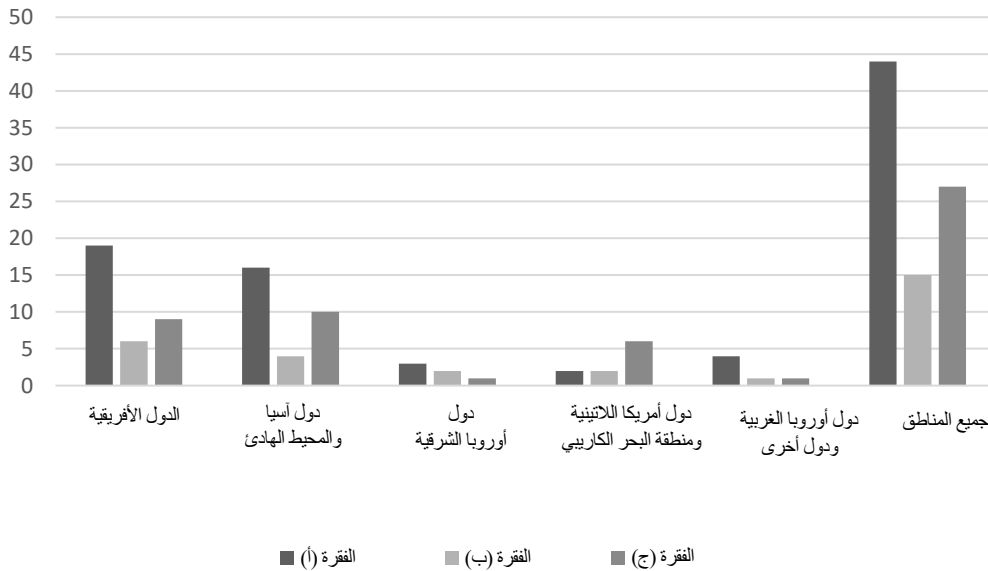
43- وفيما يتصل بالفقرة 1 (أ) من المادة 13 من الاتفاقية، المتعلقة بمساهمة الناس في عمليات صنع القرار، لم تصدر سوى توصيتين. وقد أشارتا إلى ضرورة بذل جهود متواصلة بهدف الانخراط في مشاورات مع المجتمع المدني بشأن وضع القوانين الجديدة، وإلى إمكانية أن ينظم القانون ممارسات نشر مشاريع القوانين للسماح للناس بالتعبير عن آرائهم فيها. وبالنظر إلى قلة عدد التوصيات، لا يمكن تحديد اتجاهات إقليمية. وفيما يتعلق بالفقرة 1 (ج) من المادة 13 من الاتفاقية، التي تغطي الأنشطة الإعلامية وبرامج تثقيف الجمهور، تلقت دولة من مجموعة أوروبا الشرقية توصية بضمان استمرار إدراج برامج الأخلاقيات ومكافحة الفساد في المناهج الدراسية المدرسية والجامعية. وفيما يتعلق بالفقرة 1 (د) من المادة 13 من الاتفاقية، صدرت توصية بشأن تعزيز التدابير الرامية إلى التماس المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها.

44- أما فيما يتصل بالفقرة 2 من المادة 13 من الاتفاقية، التي ترمي إلى ضمان أن تكون هيئات مكافحة الفساد الوقائية معروفة لدى الناس وأن تسمح بالإبلاغ عن أي حوادث يمكن اعتبارها تشكل فعلا مجرما وفقا للاتفاقية، بما في ذلك تقديم البلاغات دون الكشف عن الهوية، فقد وجهت توصيات في 17 حالة إلى 16 دولة طرفا. وكان من بين تلك الدول سبع من مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، أي أن أقل من ثلث دولها، التي جرى

تحليل أوضاعها، تلقى توصيات من هذا القبيل، وذلك على غرار المجموعات الإقليمية الأخرى. ولم يتبين أن أيًا من دول أوروبا الشرقية السبع، المشمولة بهذا التقرير، تواجه تحديات في تنفيذ ذلك الحكم (انظر الشكل 22). وفي حالة إحدى دول آسيا والمحيط الهادئ، تعلقت التوصية بوضع تدابير أو نظم، من خلال سن التشريعات وغير ذلك من السبل، لتيسير إبلاغ السلطات المختصة عن أفعال الفساد المشتبه فيها وغيرها من جرائم الفساد من خلال خطوط هاتفية ساخنة وأدوات لتقديم بلاغات عبر الإنترنت دون الكشف عن الهوية.

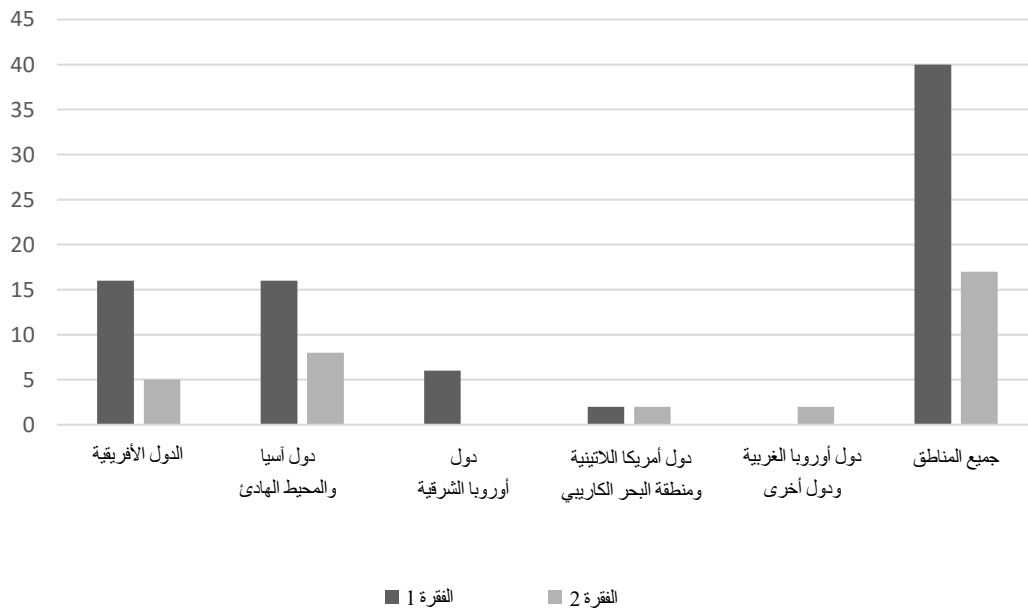
الشكل 21

عدد التوصيات الصادرة بخصوص كل فقرة في المادة 10، حسب كل مجموعة إقليمية وإجمالاً



الشكل 22

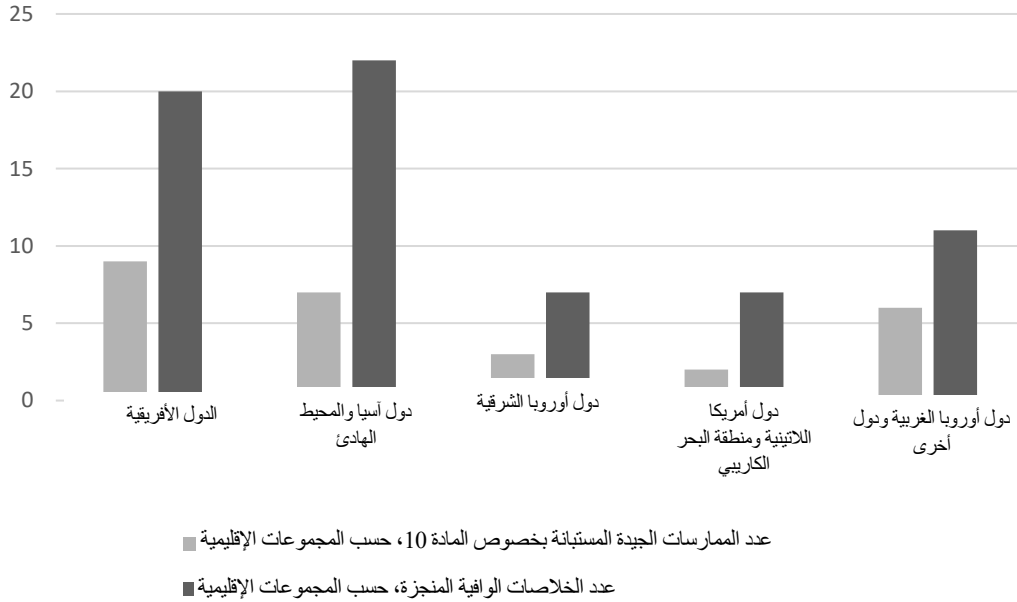
عدد التوصيات الصادرة بخصوص كل فقرة في المادة 13، حسب كل مجموعة إقليمية وإجمالاً



45- واستُبين ما مجموعه 61 ممارسة جيدة لدى 43 دولة طرفا بخصوص المادتين 10 و13 من الاتفاقية (انظر الشكلين 23 و24)، كان من بينها جهود التوعية؛ وتدريب الموظفين المسؤولين عن توفير المعلومات وإدارة منصات الإنترنت؛ وتبسيط الإجراءات الإدارية من خلال استخدام الوسائل الإلكترونية؛ ووجود تدابير لتعزيز مشاركة الناس والمشاورات الواسعة النطاق، بما في ذلك توفير منصات إلكترونية تتيح الاطلاع العام على المعلومات لتيسير السبيل أمام الجهات الفاعلة من غير الدول لإبداء الرأي والتعليق؛ وتيسير إبلاغ هيئات مكافحة الفساد عن أفعال الفساد من خلال قنوات متعددة؛ والوصول الواسع النطاق إلى الوثائق العمومية والبيانات المفتوحة. وكانت معظم الممارسات الجيدة، لدى الدول الأفريقية المشمولة بهذا التقرير، تتعلق بتدابير لتيسير مشاركة المجتمع، ومنها مثلا استهلال أنشطة في المدارس تهدف إلى منع الفساد، بما في ذلك إنشاء مراكز لمكافحة الفساد، وتنظيم مسابقات، وإصدار كتاب للأطفال؛ والعمل على إدراج محتوى متعلق بمكافحة الفساد في المناهج الدراسية وبرامج تدريب المعلمين. واستُحدث في دولة أفريقية تطبيق للهاتف المحمول لتعزيز وتيسير الإبلاغ عن أفعال الفساد. وشملت الممارسات الجيدة، لدى دول آسيا والمحيط الهادئ، اعتماد قانون بشأن شفافية الميزانيات يهدف إلى تزويد الجمهور بطريقة سهلة وشفافة لرصد كيفية إنفاق الأموال العمومية والجهات التي تتفقهها. وفيما يتعلق بمجموعة أوروبا الشرقية، تبين أن جميع أجهزة الدولة في أرمينيا مطالبة بنشر مشاريع القوانين باستخدام "منصة إلكترونية خاصة بمشاريع القوانين" لضمان الشفافية ومشاركة المجتمع.

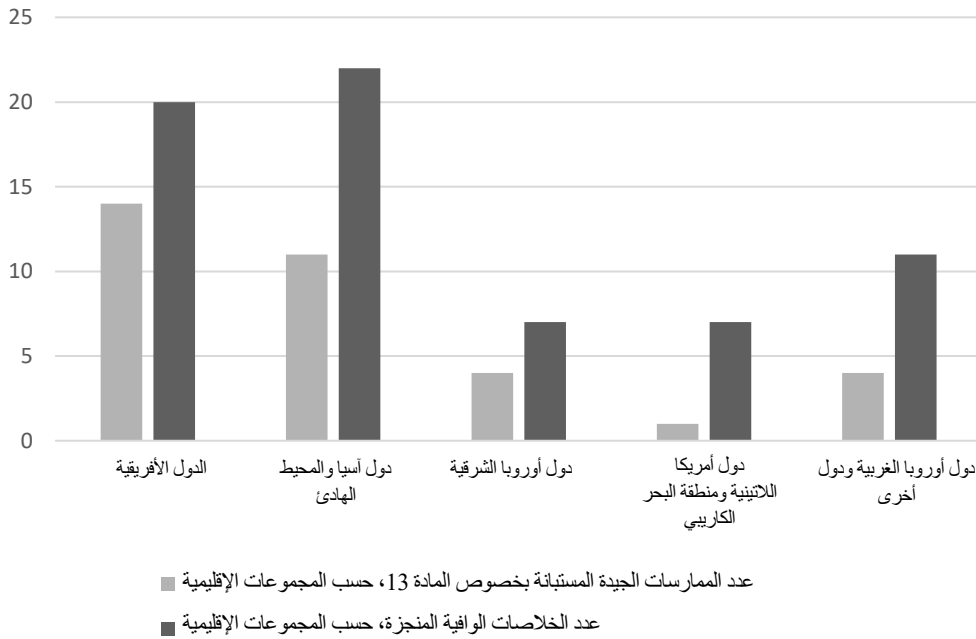
### الشكل 23

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والممارسات الجيدة المستبانة بخصوص المادة 10، حسب المجموعات الإقليمية



الشكل 24

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والممارسات الجيدة المستبانة بخصوص المادة 13، حسب المجموعات الإقليمية



## هاء - القطاع الخاص (المادة 12)

46- وجه ما مجموعه 175 توصية إلى 72 دولة طرفاً بشأن تنفيذ المادة 12 من الاتفاقية. ويمكن الاطلاع على البيانات ذات الصلة مصنفة حسب المجموعات الإقليمية في الجدول 9 والشكل 25 أدناه. وتلقت مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ ومجموعة الدول الأفريقية أكبر عدد من التوصيات، مما يبرز وجود ثغرات جوهريّة في الأطر التشريعية والسياساتية المصممة لمنع الفساد في القطاع الخاص في هاتين المنطقتين.

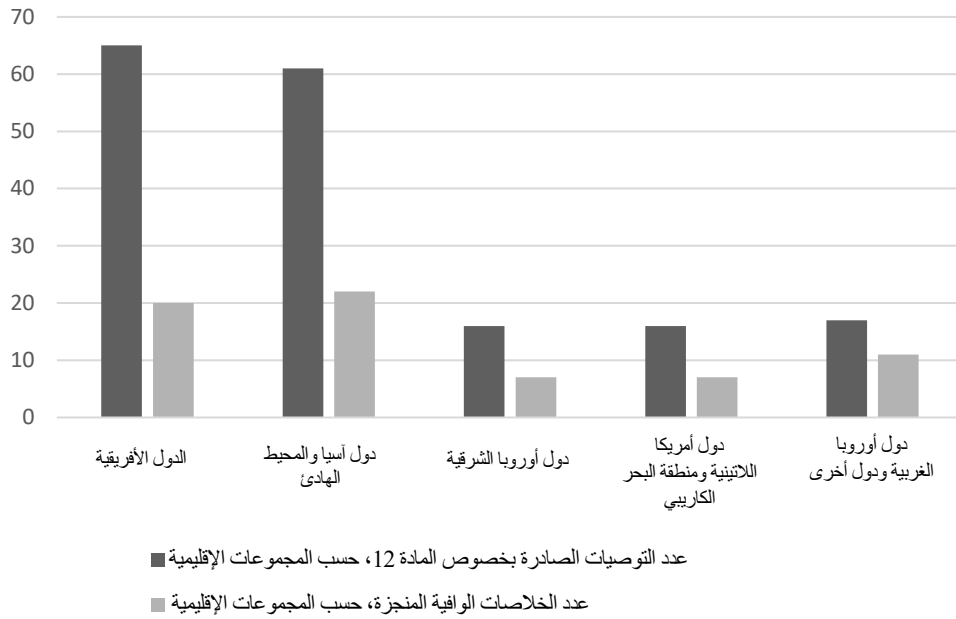
الجدول 9

التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 12 من الاتفاقية، حسب المجموعات الإقليمية

النسبة المئوية للدول التي تلقت توصيات في المجموعة	إجمالي عدد التوصيات المتلقاة	عدد الدول التي تلقت توصيات	عدد الدول التي أنجزت استعراضاتها	
95	65	19	20	الدول الأفريقية
95	61	21	22	دول آسيا والمحيط الهادئ
100	16	7	7	دول أوروبا الشرقية
86	16	6	7	بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
82	17	9	11	دول أوروبا الغربية ودول أخرى



## عدد الخلاصات الوافية المنجزة والتوصيات الصادرة بخصوص المادة 12، حسب المجموعات الإقليمية



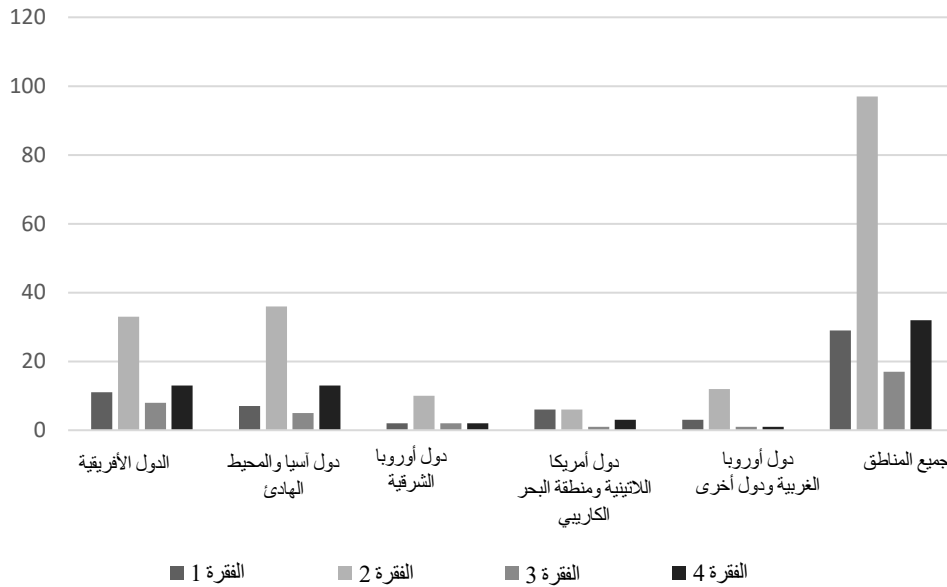
47- وكما يتبين من الشكل 26، فإن معظم التوصيات التي تلقتها الدول الأطراف في مجموعة الدول الأفريقية (33 توصية من أصل 66 توصية) ومجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ (36 توصية من أصل 61 توصية) ركزت على تنفيذ الفقرة 2 من المادة 12 من الاتفاقية. وقد استُبين، على وجه التحديد، عدد كبير من الثغرات في إدارة أوجه تضارب المصالح فيما يتعلق بانتقال الموظفين العموميين السابقين إلى العمل في القطاع الخاص (الفقرة 2 (هـ) من المادة 12). وتناولت توصيات أخرى بشأن الفقرة 2 من المادة 12 من الاتفاقية أيضاً، في جملة أمور، الثغرات المتعلقة باعتماد مدونات قواعد السلوك المعنية بالأداء الصحيح والمشرف والسليم لأنشطة الأعمال؛ وعدم كفاية قنوات التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون والقطاع الخاص؛ وعدم كفاية تدابير منع إساءة استخدام الإجراءات المتعلقة بالإعانات والرخص التي تمنحها السلطات العمومية لأنشطة تجارية؛ ومحدودية المعايير والإجراءات التي تهدف إلى حماية نزاهة الكيانات الخاصة. كما استُبينت ثغرات كبيرة في سياق الأطر التشريعية التي تحظر اقتطاع النفقات التي تمثل رشاً من الوعاء الضريبي، وقد تلقت مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ ومجموعة الدول الأفريقية 13 توصية لكل منهما في هذا الشأن (الفقرة 4 من المادة 12). وتبرز هذه النتائج ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام للأطر التشريعية والسياساتية التي تحكم الشفافية والنزاهة في القطاع الخاص في المجموعتين الإقليميتين المذكورتين أعلاه.

48- وركزت غالبية التوصيات الموجهة إلى الدول الأطراف في جميع المجموعات الإقليمية الأخرى أيضاً على تنفيذ الفقرة 2 من المادة 12 من الاتفاقية، وتحديداً على القيود المفروضة على انتقال الموظفين العموميين إلى العمل في القطاع الخاص بعد انتهاء خدمتهم (الفقرة 2 (هـ) من المادة 12). وعلى وجه الخصوص، تلقت مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى خمس توصيات تتعلق بذلك الحكم. وتناولت توصيات أخرى موجهة إلى دول أوروبا الغربية ودول أخرى ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ودول أوروبا الشرقية طائفة واسعة من المسائل، منها معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات في القطاع الخاص، والتعاون في مجال إنفاذ القوانين، ومدونات قواعد السلوك المعنية بالأداء الصحيح والمشرف والسليم لأنشطة الأعمال. واستُبينت أيضاً عدة تحديات بخصوص حظر اقتطاع النفقات التي تمثل رشاً من الوعاء الضريبي لدى مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (ثلاث توصيات) ومجموعة أوروبا الشرقية (توصيتان). وعلاوة على ذلك، وجه

عدد قليل جدا من التوصيات بشأن الفقرة 3 من المادة 12 إلى الدول من جميع المجموعات الإقليمية (انظر الشكل 26)، باستثناء مجموعة الدول الأفريقية (ثمان توصيات) ومجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ (خمس توصيات). وهذا يبرز أن تنفيذ ذلك الحكم لا يشكل تحديا كبيرا في معظم المناطق.

الشكل 26

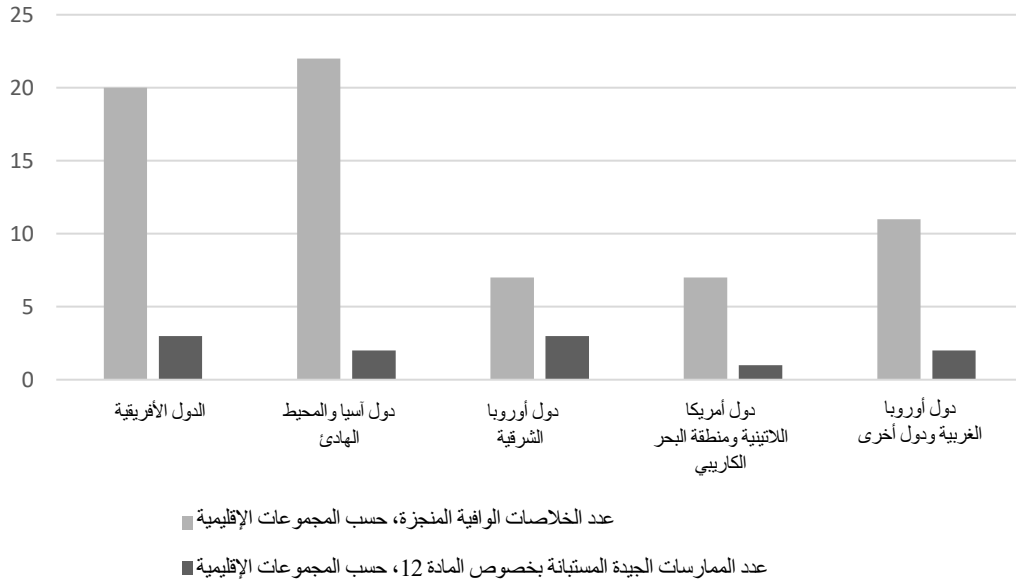
عدد التوصيات الصادرة بخصوص كل فقرة في المادة 12، حسب كل مجموعة إقليمية وإجمالا



49- وقد استُبينت ممارسات جيدة بخصوص المادة 12 من الاتفاقية في ما مجموعه 11 دولة طرفا من جميع المجموعات الإقليمية (انظر الشكل 27). وهي تتعلق أساسا بمشاركة القطاع الخاص على نطاق واسع في وضع سياسات لمكافحة الفساد وبناء وتعهّد سجلات للملكية النفعية في مجموعة دول أوروبا الشرقية ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى ومجموعة الدول الأفريقية ومجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ. وشملت الممارسات الجيدة الأخرى التعاون الواسع النطاق للقطاع العام مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى (ممارسة جيدة واحدة) ومجموعة دول أوروبا الشرقية (ممارسة جيدة واحدة). وعلاوة على ذلك، اعتمدت إحدى الدول في مجموعة الدول الأفريقية تدابير شفافية إضافية خاصة بالشركات المرخصة تلزمها بتقديم المعلومات إلى الناس عند الطلب.

الشكل 27

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والممارسات الجيدة المستبانة بخصوص المادة 12، حسب المجموعات الإقليمية



#### واو - نظرة استشرافية

50- يعرض هذا التقرير تحليلاً لـ 67 خلاصة وافية منجزة وللمعلومات الأكثر تفصيلاً التي وردت في تقارير الاستعراضات القطرية المتاحة للاطلاع العام. ومع توافر مزيد من البيانات المستمدة من الاستعراضات القطرية المنجزة، سوف تُعرض اتجاهات وتحليلات أشمل في الملاحق الإقليمية المقبلة، وسوف تُستخدم تلك الاتجاهات والتحليلات في إبقاء فريق استعراض التنفيذ على علم بما استُبين في سياق الاستعراضات من تجارب ناجحة وتحديات.